المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-12-2007
الصفحـات : 13
العـــدد : 16302
المسلسل : 94

ارتفاع أسعار النفط يحقق ٢٢١ مليار ريال فائض في ميزانية ٢٠٠٧

١,٤١٤ تريليون الناتج المحلي الإجمالي بنمو ٧,١٪

واس - الرياض

أصدرت وزارة المالية بيانها السنوي بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٩) الذي يبدأ في ١٤٢٨/١٢/٢١هـ وينتهي في ١٤٣٠/١/٢هـ، وأوضحت في هذا البيان النتائج المالية للعام المالي الحالي (١٤٢٧/١٤٢٨)، واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد (١٤٢٨/١٤٢٩)، وتطورات الاقتصاد الوطني..

أولا: النتائج المالية للعام المالي الحالي (١٤٢٧/١٤٢٨):

١- الإيرادات العامة:

يُتوقع أن تبلغ الإيرادات في نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٦٢١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة وواحد وعشرين ألفا وخمسمائة مليون ريال بزيادة مقدارها (٢٢١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتان وواحد وعشرون ألفا وخمسمائة مليون ريال عن المُقدّر لها وقت صدور الميزانية.

٢- المصروفات العامة:

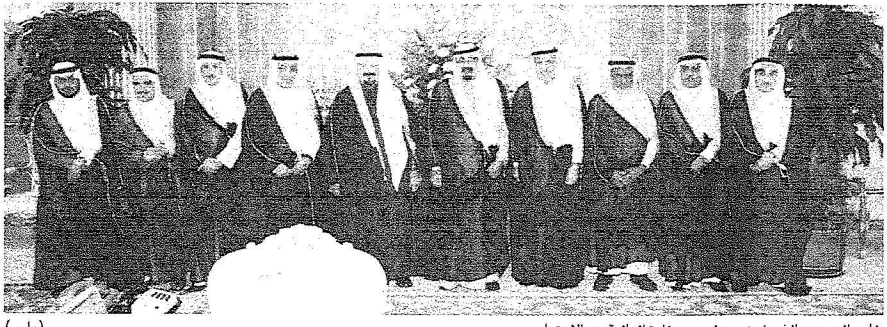

خادم الحرمين الشريفين مع منسوبي وزارة المالية بعد الاجتماع (واس)

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 16302
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

يتوقّع أن تبلغ المصروفات الفعلية في نهاية العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٤٤٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة وثلاثة وأربعين ألف مليون ريال بزيادة مقدارها (٦٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وستون ألف مليون ريال عمّا صدرت به الميزانية. «وتشمل هذه الزيادة ما سيصرف من رواتب، وبدلات، ومكافآت للموظفين، ومكافآت الطلبة، ونفقات تقاعدية، وما في حكمها للشهر الثالث عشر (ذو الحجة ١٤٢٨هـ) من الميزانية الحالية» كما تشمل الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية وأخرى، والتكاليف التي ترتبت نتيجة تثبيت بعض فئات الموظفين، وزيادة القبول في الجامعات والابتعاث، وإعانة القمح والشعير والأعلاف.

وقد بلغ عدد ما تم توقيعه من عقود لتنفيذ المشاريع التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة ٣٢٠٠ عقد تبلغ قيمتها الإجمالية (٨٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وثمانين ألف مليون ريال، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض الميزانيات الثلاث الماضية حيث تشير تقارير المتابعة التي تعدها وزارة الاقتصاد والتخطيط عن مشاريع الفوائض إلى أنه تم توقيع عقود تنفيذ أكثر من ٦٠٪ منها منذ اعتمادها.

٣- فائض الإيرادات:

بناءً على الأمر الملكي رقم (أ/١٧٧) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢١هـ تم توزيع فائض إيرادات العام المالي الحالي وفقا لما يلي:

أ- (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ألف مليون ريال مخصصة لصندوق التنمية العقارية وتوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية اعتبارا من العام المالي المقبل ١٤٢٨/١٤٢٩.

ب- (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة ألف مليون ريال لحساب احتياطي الدولة.

ج- الباقي لحساب تسديد الدين العام.

٤- الدين العام:

تشير التوقعات الأولية إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٧/١٤٢٨ (٢٠٠٧م) إلى (٢٦٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وسبعة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى حوالى ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ٢٨٪ في نهاية العام المالي الماضي ١٤٢٦/١٤٢٧ (٢٠٠٦م).

ثانيا: الميزانية العامة للدولة للعام المالي المقبل (١٤٢٨/١٤٢٩):

بناءً على التوجيهات السامية الكريمة روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات البنية الأساسية، وتعد هذه الميزانية استمرارا للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة، وستساعد هذه المشاريع بإذن الله على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الاستثمار.

وفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٩):

١- قُدّرت الإيرادات العامة بمبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة وخمسين ألف مليون ريال.

٢- حدّدت النفقات العامة بمبلغ (٤١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة وعشرة آلاف مليون ريال.

ثالثا: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي (١٤٢٨/١٤٢٩):

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسة وستين ألف مليون ريال.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية التالية:

١- قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالى (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وخمسة آلاف مليون ريال.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالى (٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وثلاثين ألف مليون ريال.

ففي مجال التعليم العام يتم العمل حاليا على تأهيل الشركات الاستشارية التي تشرف على تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم «تطوير» البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة آلاف مليون ريال، كما تضمنت الميزانية اعتماد إنشاء ٢٠٧٤ مجمعا ومدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حاليا البالغ عددها ٤٣٥٢ مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبانٍ إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات جامعة الحدود الشمالية مع إنشاء المدينة الجامعية التابعة لها، ومشاريع البنية التحتية لجامعة البنات بالرياض، وكذلك استكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة، وتجهيز المعامل والمختبرات الجامعية، كما تم افتتاح وتشغيل ٤١ كلية جديدة. وسيستمر في العام المالي المقبل الابتعاث الخارجي في تخصصات الطب، والهندسة، والحاسب الآلي، والمحاسبة، والقانون في إطار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، كما تم نقل الكليات التي كانت تشرف عليها وزارة التربية والتعليم إلى الجامعات تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

وفي مجال التدريب التقني والمهني ولزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تم افتتاح وتشغيل ٧ معاهد عليا تقنية للبنات و١٦ معهد تدريب مهني.

٢- الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالى

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 16302
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

(٤٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وأربعين ألفا وأربعمائة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لإنشاء وتجهيز ما يزيد عن ٢٥٠ مركزا للرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وإنشاء ٨ مستشفيات تبلغ سعتها ١٩٠٠ سرير، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المرافق الصحية وإضافات على المشاريع القائمة وتطوير نظام المعلومات الصحية وإنشاء مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد «التابع لمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض»، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالى (٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة آلاف وثلاثمائة مليون ريال. كما يجري حاليا تنفيذ ٧٩ مستشفى جديدا بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٩٨٥٠ وخمسين سريرا.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومبان لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى دعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، واستكمال مراحل تنفيذ مشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الذي خصص له (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة آلاف مليون ريال، كما تم اعتماد أول ميزانية للهيئة العامة للإسكان، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، مع العمل على اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة.

٣- الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالى (١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة عشر ألف مليون ريال منها ما يزيد عن (٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفين ومائة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات والمجمعات القروية.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألف مليون ريال تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية.

٤- النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالى (١٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر ألفا وأربعمائة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن (١٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألفا وستمائة مليون ريال، ففي مجال الطرق شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها ٧٣٠٠ كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف وتسعمائة مليون ريال، منها الطريق الساحلي السريع «الجزء الواقع بين جدة والليث»، وازدواج طريق «الظهران/العقير/سلوى (المرحلة الثانية)»، والجزء الأول من الطريق الدائري الثاني بالرياض، وازدواج طريق «تبوك/ضباء (المرحلة الثالثة)»، والجزء الأول من الطريق الدائري بجدة، والمرحلة الأولى من الطريق الدائري الثالث بالمدينة المنورة، وطريق «تثليث/الزرق/العين/ميدمة»، والأعمال التكميلية لطرق «القصيم/حائل/الجوف» و«القصيم/المدينة المنورة/ينبع/رابغ السريع» و«امتداد طريق الرياض/الدمام السريع»، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن ٢٢٠٠ كيلو متر، إضافة إلى ما يقارب ٢٤ ألف كيلو متر يجري تنفيذها حاليا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طرق «الطائف/الباحة/أبها» و«الشقيق/جازان» و«الخرج/حرض/بطحاء» و«نجران/السليل» و«الحائر/حوطة بني تميم» و«توسعة طريق الظهران/بقيق/الأحساء» و«المرحلة الأولى من طريق بطحاء/شبيكة/أم الزمول» والجدير بالذكر أن شبكة الطرق المعبدة القائمة يزيد طولها عن ٥٤ ألف كيلو متر.

٥- المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى حوالى (٢٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وعشرين ألفا وخمسمائة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة في مختلف مناطق المملكة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالى (١٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر ألفا وثلاثمائة مليون ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإصلاح المرافق المرتبطة بمحطات التحلية، ومراكز رسو لصيد الأسماك، وتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة، وتحديد مواقع

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 16302
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

الغابات، وآليات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصناعة.

ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات «الجبيل ٢، وينبع ٢» وإنشاء أرصفة إضافية للموانئ وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات، وتطوير وتوسعة التجهيزات الأساسية للصناعات البتروكيمياوية على مساحة إجمالية تبلغ ٨٧ مليون متر مربع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى، إضافة إلى مشاريع المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء، بتكاليف تقديرية تقارب (٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف وستمائة مليون ريال.

٦- صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

استكمالا لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين ألف مليون ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية اعتبارا من العام المالي المقبل بناءً على الأمر الملكي الكريم الذي سبقت الإشارة إليه في مقدمة هذا البيان. وسيواصل مع الصناديق الأخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية، والمنشآت الصغيرة والناشئة التي يشملها النظام الجديد للبنك السعودي للتسليف والادخار، وستساهم هذه القروض بإذن الله في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو في الاقتصاد الوطني.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تقدّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي منذ إنشائها حتى نهاية العام المالي الحالي (١٤٢٨/١٤٢٧) حوالى (٢٢٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتين وأربعة وعشرين ألفا وسبعمائة مليون ريال بما في ذلك برنامج الاقراض الحكومي الذي تنفذه الوزارة مباشرة لإقراض الفنادق، والمناطق السياحية، والمنشآت الصحية والتعليمية الأهلية، والمخابز، ويُتوقّع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي المقبل (١٤٢٩/١٤٢٨) ما يزيد عن (١٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر ألفا ومائتي مليون ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي وتنميته تم تنفيذ برنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الأهلي إضافة لتقديم القروض الحكومية لمؤسسات التعليم الأهلي التي بلغت حتى الآن (٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠) أربعمائة وخمسة وأربعين مليون ريال.

وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي حوالى (٦,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة آلاف وتسعمائة مليون ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ- بناءً على التوجيهات السامية الكريمة تم اعتماد التكاليف الإجمالية لتطوير أجهزة القضاء ومقدارها (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف مليون ريال.

ب- تم البدء في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية» التي تصل تكاليفها لما يقارب (٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية آلاف مليون ريال، والتي سيؤدي تنفيذها إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية بإذن الله.

ج- تم إقرار «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» التي تمثل أحد أهم روافد «المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية» الذي تم إطلاقه العام المالي الماضي والبالغة تكاليفه (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة آلاف مليون ريال، وصدور «سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات» مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة يهدف لتسريع توفير خدمات الاتصالات لجميع المواطنين والمقيمين في المناطق غير المخدومة حاليا.

د- تم نقل قطاع الآثار من وزارة التربية والتعليم إلى الهيئة العليا للسياحة.

رابعا: تطورات الاقتصاد الوطني:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقّع أن يَبْلُغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٢٨/١٤٢٧ بنسب (٢٠٠٧م) وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٤١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا وأربعمائة وأربعة عشر مليار ريال بالأسعار الجارية محققا بذلك نموا نسبته ٧,١٪ وأن يحقق القطاع البترولي نموا تبلغ نسبته ٨٪ بالأسعار الجارية. كما يتوقّع أن يحقّق القطاع الخاص نموا نسبته ٧,٦٪ بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقّع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته ٣,٥٪ حيث يتوقّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة ٣,١٪.

كما يتوقّع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٩٪. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نموا إيجابيا، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى ٨,٦٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين ١٠,٦٪، وفي نشاط التشييد والبناء ٦,٩٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء ٤,٤٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٦٪، وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات ٤٪.

وقد كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فعّال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 16302
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالى ٤٦,١٪ كنسبة من الناتج المحلي -عدا رسوم الاستيراد- بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصا نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذان يشهدان نموا مستمرا منذ عدة سنوات.

٢- المستوى العام للأسعار:

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعا خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) نسبته ٣,١٪ عمّا كان عليه في عام ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م) وذلك وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته ١,٦٪ في عام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق.

٣- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية خلال عام ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) (٩٠٠,٧٥٨,٠٠٠,٠٠٠) تسعمائة ألف وسبعمائة وثمانية وخمسين مليون ريال بنسبة زيادة مقدارها ٦,٧٪ عن العام المالي السابق. كما يتوقّع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالى (١٠٦,٨٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وستة آلاف وثمانمائة وعشرين مليون ريال بارتفاع نسبته ٢٤,٩٪ عن العام المالي السابق. وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته ١٢,٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

أما الواردات السلعية والخدمية فيتوقّع أن تبلغ في العام نفسه (٥١٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسمائة واثني عشر ألفا ومائة مليون ريال بزيادة نسبتها ٢٠,٥٪ عن العام المالي السابق.

كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضا مقداره (٥٥٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسمائة وخمسة وخمسون ألفا وستمائة مليون ريال بزيادة نسبتها ١,١٪ عن العام السابق.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضا مقداره (٣٤٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وأربعة وأربعين ألفا وأربعمائة مليون ريال في العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) مقارنة بفائض مقداره (٣٧١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وواحد وسبعون ألف مليون ريال للعام ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م) بانخفاض نسبته ٧,٢٪.

٤- التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

في ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي واصلت السياسة المالية والنقدية للدولة المحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني، وسجّل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧ (٢٠٠٧م) نموا نسبته ١٣,٥٪.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة ١٥٪، كما ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ١٢,٧٪، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة ٣٠,٩٪ لتصل إلى (١٠٤,٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وأربعة آلاف وستمائة وسبعين مليون ريال.

كما بلغ عدد شركات التأمين المرخص لها ٢١ شركة مساهمة للتأمين التعاوني، مما سيعزز -بإذن الله- المنافسة في هذا القطاع.

٥- تطورات السوق المالية:

شهد سوق الأسهم ارتفاعا في المؤشر العام خلال العام المالي الحالي مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ بنهاية يوم الأربعاء ١٤٢٨/١١/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٧/١٢/٥م ٩٨٩٢ نقطة مقابل ٧٩٣٣ نقطة في نهاية تداولات العام المالي الماضي ١٤٢٧/١٤٢٦ (٢٠٠٦م) بارتفاع نسبته ٢٤,٧٪.

وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بتعيين أعضاء مجلس إدارة شركة السوق المالية «تداول»، وذلك لفصل المسؤوليات التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تقوم بها هيئة السوق المالية عن المسؤولية التنفيذية التي تتولاها الشركة، ويعد ذلك خطوة مهمة في استكمال العناصر الأساسية للسوق المالية.

كما واصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومة اللوائح اللازمة لتنظيم السوق وتطويرها، وخلال العام المالي الحالي أصدرت الهيئة لائحتين مهمتين لعمل السوق هما «لائحة صناديق الاستثمار» و«لائحة الاندماج والاستحواذ»، وكإصدارات أولية تم طرح ٢٤ شركة للاكتتاب العام ليصل عدد الشركات المدرجة في السوق إلى ١٠٨ شركات، كما رخصت الهيئة لـ٣٧ شركة جديدة لممارسة أنشطة متعددة في مجال أعمال الأوراق المالية ليصل مجموع الشركات المرخص لها حتى تاريخه منذ صدور لائحة الأشخاص المرخص لهم منتصف عام ٢٠٠٥م ٧٨ شركة.

٦- تطورات أخرى:

أ- عند مناقشة التقرير السنوي لاقتصاد المملكة في صندوق النقد الدولي ثمّن مجلس إدارة الصندوق السياسة المالية العامة للمملكة وانفتاح نظامها التجاري ودورها في استقرار السوق البترولية من خلال تنفيذ برنامج استثماري لزيادة الطاقة الإنتاجية للبترول وزيادة طاقة تكريره والتوسع في مرافق معالجة الغاز، وكذلك دور الإصلاحات الهيكلية في تمكين القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق.

ب- رفعت مؤسسة «ستاندرد أند بورز» التصنيف الائتماني للمملكة من (A+) إلى درجة (AA-)، وأكد تقريرها أن الوضع الاقتصادي والمالي القوي للمملكة سوف يوفر مرونة كبيرة للدولة في إدارة الاقتصاد، وتعد هذه النتائج شهادة على مصداقية السياسات الحكيمة التي تنتهجها حكومة خادم الحرمين الشريفين والاستقرار الذي تنعم به المملكة. وستعزّز هذه النتائج بإذن الله المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل ويخفض من تكلفته.

ج- تضمّن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام ٢٠٠٨م تصنيف المملكة في المرتبة (٢٣) من بين ١٧٨ دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار فيها، كما صنّف التقرير المملكة ضمن قائمة الدول العشر التي أدخلت إصلاحات على أنظمة الاستثمار فيها لهذا العام.

د- تم خلال هذا العام بدء سريان «نظام المنافسات والمشتريات الحكومية» والموافقة على لائحته التنفيذية. كما تمت الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية من أهمها نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وآلية العمل التنفيذية لكل منهما، واللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية، وتنظيم مركز الدراسات والبحوث البترولية.

هـ- تمت الموافقة على إنشاء عدد من الهيئات الحكومية وهي «الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد» و«هيئة تنمية الصادرات السعودية» و«الهيئة العامة للإسكان».

و- إضافةً إلى خط سكة الحديد الجاري تنفيذه حاليا من قبل الشركة السعودية للخطوط الحديدية «سار» المملوكة للدولة بالكامل عن طريق صندوق الاستثمارات العامة الذي يربط مكامن المعادن الواقعة شمال ووسط المملكة برأس الزور على الخليج العربي، تستكمل حاليا المؤسسة العامة للخطوط الحديدية إجراءات طرح مشروع الجسر البري والخط الذي يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة.

وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 16302
الصفحـات : 13 المسلسل : 94

غير واضحة تصوير